

مفردة ومضافة واجاز المرحمان يكون علما
 لقوله عليه الصلوة والسلام نعم عبد الله خالد
 ابن الوليد وهذا وخوه مما يوههم ظاهره ان
 الفاعل علم ومضاف الي علم شاذ او مؤول وكون
 المرفوع بعدها فاعلا هو عند القائل بفعليتها
 واما من يري اسميتها فقال صاحب البسيط يني
 ان يكون تابعا لنعم ما بدلا او عطف بيان ونعم
 اسم يراد به الممدوح واما الفاعل المضمر فقد
 اشار اليه بقوله ومضمر مستتر و
 جوابا مفسرا لكونه ميمها بتميزه بعده قابل لال
 مذكور غالبا مطابق ذلك التمييز المخصوصا
 لمذم او الذم افرادا وتذكيرا وفروعها نحو بنين
 للظالمين بدلا ونحو نعم امرء هريم ونعم رجلين
 الزيدان ونعم رجالا الزيدون والمخصوص بالمذم
 او الذم مبتدأ والجملة خبره تقدم عليها وانما
 والرابطين بين العموم فيها اذا كان الفاعل ظاهرا
 كآمر وكذا اذا كان مضمرا فتأمل واليجور فوسطة
 بين الفعل والفاعل ولا يميزه وبين التمييز فلا
 يقال نعم زيد الرجل ولا نعم زيد رجلا ويجوز
 حذف دليل نحوانا وجدناه صابرا نعم العبد
 ايوب

ايوب باب في ذكر النائب عن الفاعل وهو
 ما حذف فاعله واقيم هو مقامه ويحذف الفاعل
 للجهل به كسرق المتاع او لغرض لفظي كتصحيح النظم او
 معنوي كالتعظيم فينبوب عنه في احكامه كلها من
 وجوب الرفع والتاخير عن العامل واستحقاقه للوقفا
 به وتاثير العامل لتاثيره وامتناع حذفه وغير
 ذلك من الاحكام للفاعل وهذه العبارة لعمومها
 احسن عبارته في الاوضح مفعول به اذا وجد وهو
 النائب عنه بالاصل ولا ينبوب عنه غيره مع
 وجوده نحو قضى الامر كما يفهم من قوله فان لم يوجد
 في اللفظ فينبوب عنه بما اي الذي او شيئا يختص
 وتصرف من ظرف رمانى او مكانى نحو صميم رمضان
 وجنس امام الامير والمتصرف ما استعمل في الظرفية
 وغيرها والاختص ما اختص بعيلة اوضافة او غيرها
 او محروم ويحذف غير تعليل نحو لما سقط في ايديهم
 ومعنى كونه منصرفا ان لا يلزم الجار له وحما بعد
 في الاستعمال كمنزوب وما خص بقسم واستثناء
 وظاهر كلامه ان النائب هو المحرور فقط وهو
 ما نقله الاثرشاف عن اتفاق البصريين والكوفيين و
 قال ابن مالك النائب الجار مع محروره وفي الاثرشاف